منظمة التجارة العالمية والأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي

فخري الدين الفقي*

شكل انشاء منظمة التجارة العالمية World Trade Organitation (WTO) تتويجاً للجولة الثامنة من اجتماعات «الجات» التي عقدت في أوراغواي. وقد أدركت دول كثيرة في العالم إنها مقبلة على مواجهة تحديات هائلة، يرتبها تنفيذ ما اتفق عليه في إطار هذه المنظمة. ومن هذا المنطلق، نظمت عدد من هذه الدول صفوفها في شكل تكتلات اقتصادية إقليمية، لتكون طوق نجاة لها أمام هذا الطوفان القادم. فعلى سبيل المثال: دخلت كل من الولايات المتحدة الأميركية وكندا والمكسيك في اتفاقية للتجارة الحرة North America Free Trade Agreement (NAFTA). ودخلت مجموعة دول جنوب شرق آسيا في اتفاقية للتجارة الحرة Association of South East Asian Nations (ASEAN) كما دخلت دول أوروبا في وحدة اقتصادية تحت ما يعرف باسم الاتحاد الأوروبي European Union (EU)، بعد دمج الجماعة الأوروبية مع منظمة دول أوروبا للتجارة الحرة. ودخلت نيوزيلند واستراليا في اتفاق للتجارة

* قسم الإقتصاد – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والمعار لكلية التجارة والإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت

الحرة New Zealand- Australian Free Trade Area (NAFTA) وتجمعت دول أمريكا اللاتينية فيما يعرف بمؤسسة تكامل أميركا اللاتينية Latin American Integration Association (LALA).

وعلى االصعيد العربي، قامت تجمعات وعقدت اتفاقيات اقتصادية في إطار وخارج اطار جامعة الدول العربية، ولكن لم ينتج عنه سوى القليل ولم يتبق منها إلا النوايا والأماني الطيبة. فقد شهد عقد الثمانينات ولادة ثلاثة تجمعات وتكتلات عربية اقليمية[1] وبينما فشل إحداها بعد سنوات قليلة من ولادته، نجح اقدمها في ترسيخ خطواته وأعطى صورة تبعث على الأمل في جدوى التكامل العربي. لقد تمثل ذلك في تكتل دول مجلس التعاون الخليجي الذي أنشىء في عام 1981، ويضم ستة دول خليجية هي الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والبحرين التي انضمت أربعة منها إلى اتفاقية الجات وأصبحت بذلك مؤهلة لعضوية منظمة التجارة العالمية. أما الدولتان الباقيتان وهما المملكة العربية السعودية وعمان ففي سبيلهم للانضمام[2].

والتساؤل المطروح الآن هو: هل استعدت دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة التحديات والآثار التي ستنجم عن تحرير التجارة الدولية وانعكاساتها على أمنها الغذائي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يمثل محور وموضوع هذا البحث، الذي يقع في أربعة أقسام. وقد استندت منهجية البحث على أسلوب التحليل والاستنتاج القائم على الاسترشاد بنتائج بعض النماذج والدراسات الاقتصادية التي ساهمت في القاء الضوء على جوانب عديدة لهذا الموضوع. لقد تناولت عدة

(1) تمثلت في: مجلس التعاون الخليجي (1981)، مجلس التعاون العربي (1987)، مجلس التعاون لدول المغرب العربي(1988). وقد تفكك وانتهى مجلس التعاون العربي الذي كان يضم كلا من مصر، العراق، الأردن، اليمن نتيجة اختلاف مواقف هذه الدول ازاء الغزو العراقي للكويت في اغسطس 1990.

(2) انضمت الكويت إلى الجات في مايو 1963، بينما انضمت البحرين في ديسمبر 93، أما الإمارات وقطر فقد انضمتا في مارس وابريل من عام 1994 على الترتيب.

دراسات موضوع الآثار المختلفة لجولة ارغواي على اقتصاديات العالم، وعلى الأخص اقتصاديات الدول النامية، من أهمها دراسات (Ycat 1994)، (Page 1994)، (Goldin 1990). كما تركزت اهتمامات دراسات أخرى على آثار جولة ارغواي على تجمعات اقليمية محددة، من أهمها دراسة (Martian 1993)، التي اهتمت بالمنطقة الآسيوية والمحيط الهاديء، ودراسة (Ycat 1994) التي ركزت على مجموعة دول الشرق الأوسط، ومجموعة الدول الأفريقية جنوب الصحراء، ودراسة (Kelly 1992) عن الدول العربية. كما أنصبت اهتمامات دراسات أخرى عديدة على دراسة آثار جولة ارغواي على قطاعات اقتصادية بعينها، كقطاع المنسوجات والملابس في دراسة (Yang 1993) وعلى قطاع الخدمات في دراسة (Bernard 1995) وعلى قطاع حقوق الملكية الفردية في دراسة (Maskus 1994). أما آثار تلك الجولة على قطاع الزراعة في الدول النامية، فقد تناولته عدة دراسات، من أهمها (Brandao 1993). أما على صعيد الدول العربية فإن آثار جولة أرغواي لاقت اهتماماً كبيراً بين صفوف الباحثين والمؤسسات الاقليمية، سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي. فقد كانت هذه القضية محور اهتمام كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (AFESD) وصندوق النقد العربي (AMF) في مؤتمرهما السنوي السابع المشترك مع صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) الذي انعقد في 17-18 يناير 1995. ومن البحوث الهامة التي قدمت في هذا الملتقى، والتي لها صلة مباشرة بموضوع هذا البحث، الذي تناول آثار جولة ارغواي على المنتجات الزراعية في البلاد العربية (Goldin 1995).

ومن المفيد – في السياق – الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين تتعلقان بتناول موضوع البحث: الأولى، تتلخص في أن البحث يمثل اطارا عاما لآثار اتفاقية جولة ارغواي وانشاء منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز على تجارتها مع الدول الصناعية من دون الدخول في تفاصيل تلك الآثار على مستوى كل دولة من دول المجلس. والثانية، تتمثل في أن البحث يعطي مؤشرات واتجاهات عامة، باعتباره دعوة إلى مزيد من البحث والتحليل في هذا الاتجاه.

خصائص اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي من منظور أمنها الغذائي

تعد المنتجات الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي من أهم المنتجات المنتظر أن تتأثر بنتائج تطبيق مبادىء الجات في إطار منظمة التجارة العالمية، وبالطبع، يتوقف هذا التأثير على العديد من الإعتبارات، تتعلق بخصائص إقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

وإذا نظرنا إلى اقتصادات دول المجلس، فإننا يمكن أن نبرز عدد من الملامح الهامة، التي سيكون لها تأثير واضح على الأمن الغذائي لهذه الدول، نتيجة تحرير التجارة العالمية. هذه الملامح هي:

أولًا: تشكل التجارة الخارجية لدول المجلس الشطر الأكبر في اقتصاداتها، إذ تمثل نسبة الصادرات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين 72 بالمئة (الإمارات والبحرين)، ونحو 42 بالمئة (الكويت والسعودية) كمتوسط لعامي 1993,90 بينما تراوحت نسبة الواردات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين نحو 97 بالمئة(البحرين)، ونحو 23 بالمئة (السعودية) كمتوسط خلال الفترة نفسها. وتشمل هذه النسب صادرات وواردات النفط، والواردات بغرض إعادة التصدير. أما نسب التغلغل التجاري فتتراوح بين 169 بالمئة (البحرين) وبين 65 بالمئة (السعودية).

ويعزى هذا التداخل الكبير لاقتصادات دول المجلس في نظام التجارة العالمي إلى اعتمادها على الصادرات البترولية، التي تشكل ما يزيد عن 80 بالمئة من إجمالي صادراتها. كما أن ضيق القاعدة الإنتاجية مسؤولة هي الأخرى عن ارتفاع وارداتها لسد جانب كبير من احتياجاتها السلعية المختلفة. أما بخصوص تجارة المنتجات الزراعية، فنجد أن الأهمية النسبية للصادرات الزراعية تعد منخفضة بشكل واضح، فلم تتجاوز 4.5 بالمئة في أحسن الأحوال، وبلغت أدناها 0.4 بالمئة (البحرين) عام 1993. أما الواردات الزراعية، فتمثل أهمية أكبر مقارنة بنظيرتها من الصادرات الزراعية. فقد تراوحت هذه الأهمية النسبية ما بين 20 بالمئة (قطر) و6 بالمئة (البحرين) عام 1993.

إن قيمة الواردات الزراعية لدول المجلس تفوق بكثير قيمة صادراتها الزراعية. فمعدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية تعد منخفضة، وهي تتراوح بين 37 بالمئة (قطر)، و3.5 بالمئة (البحرين) عام 1993. وتتضاءل هذه النسبة أكثر، إذ أخذنا بعين الاعتبار أن تجارة اعادة التصدير والترانزيت تلعب دورا لا يستهان به في ارتفاع هذه النسبة في بعض دول المجلس. (جدول 1).

جدول رقم (1) مؤشرات الأهمية النسبية للقطاع الزراعي لعام 1993

(بالمليون دولار)

المؤشرات	الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
(بالمليون دولار أمريكي)						
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	35045	4532	122781	11656	7173	22454
الناتج الزراعي بالأسعار الجارية	733	45	8094	404	75	110
قيمة الصادرات الكلية	26000	2320	51141	8240	3172	10551
قيمة الصادرات الزراعية	632	9	701	128	140	52
قيمة الواردات الكلية	21773	4435	28202	4200	1886	7048
قيمة الواردات الزراعية	1832	255	3934	521	376	580
نسب مئوية (٪)						
مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي	2.07	3.49	6.59	3.47	1.05	0.49
نسبة الصادرات الكلية للناتج المحلي الاجمالي	73.49	61.50	41.65	70.69	44.22	46.99
نسبة الواردات الكلية للناتج المحلي الاجمالي	61.50	97.86	22.97	36.03	26.29	31.39
نسبة الصادرات الزراعية للصادرات الكلية.	2.43	0.39	1.37	1.55	4.41	0.49
نسبة الواردات الزراعية للواردات الكلية	8.41	5.75	13.95	12.40	19.94	8.23
معدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية	34.5	3.5	17.8	24.5	37.2	9.0

المصدر:
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وآخرون، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 1994.

ثانياً: إن الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي يتوقف، وإلى درجة كبيرة، على عوامل خارجية تتمثل فيما يطرأ من تغيرات في السوق العالمية لتجارة المنتجات الزراعية الغذائية. وعلى ذلك، لم تعد المشلكة قاصرة، فقط، على درجة الاعتماد الكبير على العالم الخارجي، بل تتعداه لتشمل عدم قدرتها على التحكم في المؤثرات الخارجية على أمنه الغذائي. هذا الوضع يمكن تفسيره بالدور الهامشي للقطاع الزراعي في النشاط الاقتصادي. فنسبة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي تعد منخفضة، وهي تتراوح بين 0.5 بالمئة كحد أدنى في الكويت و6.5 بالمئة كحد أقصى في المملكة العربية السعودية (عام 1993). وفي أي حال، فالمتوسط العام المرجح لبقية دول مجلس التعاون الخليجي – باستثناء المملكة العربية السعودية – لم يتعد 2 بالمئة في أحسن الأحوال.

إن هامشية الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في اقتصاديات دول المجلس، يعد انعكاسا للمعوقات الحادة التي تتعلق بمدى وفرة مياه الري والأمطار والمناخ المناسب والأراضي القابلة للزراعة. وعلى الرغم من ذلك، فإن بعض دول المنطقة استطاعت تحقيق انجازات، بفضل الفوائض المالية الضخمة التي مكنتها من نقل التكنولوجيات، والتغلب على بعض تلك المعوقات[3].

إن التغلب على العوائق التي تقف حجر عثرة أمام نمو القطاع الزراعي في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، وتلك الانجازات الملفتة للنظر، وبخاصة في كل من المملكة العربية السعودية وعمان، قد لا تكون ممكنة في المستقبل غير البعيد، في ضوء تدني الأسعار العالمية للبترول. منذ منتصف الثمانينات، وزيادة الانفاق العسكري لحفظ الأمن والنظام في المنطقة بعد الغزو العراقي للكويت في اغسطس 1990، فضلا عما سينجم عن تنظيم تجارة حقوق الملكية الفكرية من ارتفاع في تكاليف نقل التكنولوجيا، وخصوصا في مجال الإنتاج الزراعي (Cakmak 1989, 89-103).

(3) لعل خير مثال على ذلك ما حدث في المملكة العربية السعودية من تطور هائل في مجال إنتاج القمح. بحيث تحولت المملكة من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة له منذ عام 1983، وذلك بفضل سياسات الدعم المجزية، التي جعلت التكلفة المحلية لإنتاج الطن تعادل 4.4 أمثال تكلفته العالمية، حسب احصائيات 1990.

إن الدور الهامشي للإنتاج الزراعي المحلي لدول مجلس التعاون، وكذلك آفاق نموه المحدودة في المستقبل، تجعل من قضية الأمن الغذائي لشعوب المنطقة قضية مصيرية. ووفقا لتقديرات الفترة 90-1993، فإن نسب الاكتفاء الذاتي لمجموع دول المجلس في مجال الحبوب (كأرز وشعير وذرة وحبوب الاعلاف والسكر والبقوليات والزيوت والشحوم) تساوي نحو 2 بالمئة من إجمالي الاستهلاك المحلي لهذه المنتجات، وذلك بسبب أنها تكاد لا تنتج محليا، أما انتاج الدواجن والالبان والخضر واللحوم الحمراء والفاكهة، فتتراوح نسب الاكتفاء الذاتي فيها بين 50 بالمئة إلى 75 بالمئة من الاستهلاك المحلي. ولكن، في مجال إنتاج القمح والخضروات، فإن هناك اكتفاء ذاتيا. أما الأسماك والبيض فهي تحقق نسباً عالية من الاكتفاء الذاتي، تصل إلى 98 بالمئة و80 بالمئة على الترتيب.

وتنسق تلك التقديرات مع التطورات التي حدثت في الطاقات الانتاجية لمجموعة دول المجلس خلال الفترة 75-1993. ونظرا للتطورات التي شهدتها المنطقة، وأسواق النفط، في منتصف الثمانينات، فإنه يمكن الاشارة إلى تلك التطورات على فترتين: الأولى، تغطي الفترة 75-1985، والثانية تعبر عن الفترة 1986-1993.

ففي مجال تطور الانتاج النباتي شهدت دول المجلس تطورا هائلا في انتاج الحبوب. فقد زاد انتاجها في الفترة الثانية بما يربو على ستة أمثال مستواها في الفترة الأولى. إن هذا النمو يعزى، بصفة أساسية، إلى التطور الذي حدث في انتاج محصول القمح في المملكة العربية السعودية، الذي تشكل مساحته حوالي 80 بالمئة من إجمالي مساحة الحبوب، ويساهم بنحو 90 بالمئة من إنتاج مجموعة دول المجلس من القمح، وبدرجة مكنتها من تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير خلال الفترة الثانية (86-1993). أما البقوليات ومحاصيل الحبوب الزيتية، فهي ذات أهمية نسبية محدودة، سواء من حيث المساحة المزروعة أو الإنتاج الكلي لها. وفيما يتعلق بإنتاج الخضر والفاكهة، تنفرد دول المجلس بمعدلات نمو سنوية مرتفعة لكل منها في الفترة الثانية عن الفترة الأولى. ويرجع ذلك إلى استخدام أساليب إنتاجية وفنية متطورة، وتكثيف أساليب الزراعة المحمية، ما جعلها تغطي أكثر من نصف احتياجاتها الاستهلاكية المحلية.

وفي مجال تطور الانتاج الحيواني، حققت دول المجلس انجازات ملموسة. فإنتاج اللحوم الحمراء حقق زيادة قدرها 75 بالمئة تقريبا عن مستواها في الفترة الأولى (تنتج السعودية ثلثي انتاج مجموعة دول المجلس). أما إنتاج اللحوم البيضاء فزاد إنتاجها بنحو 241 بالمئة عن مستواها في الفترة الأولى. ويرجع ذلك، بصفة أساسية، إلى الاهتمام الذي أولته دول المجلس لصناعة الدواجن منذ أواخر عقد السبعينات (تنتج السعودية أكثر من ثلاثة أرباع إنتاج دول المجلس). وبالنسبة لانتاج البيض، فقد زاد بنحو 150 بالمئة عن مستواه في الفترة الأولى.. أما منتجات الألبان، فقد كانت الزيادات المحققة متواضعة، بسبب انخفاض معدلات النمو السنوية في إنتاج المملكة العربية السعودية، التي يمثل إنتاجها نحو ثلثي إنتاج دول المجلس، أما في الإنتاج السمكي. فتعد عمان المنتج الأكبر ويمثل انتاجها حوالي نصف انتاج دول المجلس، تليه الإمارات (30 بالمئة) ثم المملكة العربية السعودية (15 بالمئة). ويكاد يكفي إنتاجها الاستهلاك المحلي الاجمالي[4].

ثالثا: تتسم نظم التجارة الخارجية والمدفوعات لدول مجلس التعاون الخليجي، عموما، بأنها تتم في اطار مناسب من الحرية التجارية. فالقيود التجارية التي تفرضها هذه الدول تعد منخفضة، ولا تشكل قيدا هاما على تجارتها الخارجية، كما لا توجد قيود على المعاملات الجارية وانتقالات رؤوس الأموال[5].

وفي هذا الخصوص، تشير بيانات الجدول التالي إلى أن التعريفة الجمركية المقررة على المنتجات الزراعية والمواد الغذائية تتراوح بين الإعفاء الكامل للسلع الأساسية وبين نسبة 5 بالمئة[6].

---

(4) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية المجلدين (11)، (14)، الخرطوم 1991، 1994.

(5) باستثناء بعض من التدابير الاستيرادية المنتقاة وبعض من القيود التصديرية لضمان توافر معروض كافي من مجموعة من السلع الأساسية. كما تلتزم دول مجلس التعاون الخليجي بالمادة الثامنة من لائحة صندوق النقد الدولي التي تحظر وضع قيود على المدفوعات الدولية.

(6) ما عدا المملكة العربية السعودية حيث يصل فيها الحد الأقصى إلى 12 بالمئة.

جدول رقم (2)
المتوسط العام والمرجح للتعريفة الجمركية على جميع الواردات لعام 1990

الدولة	المتوسط العام المرجح (٪)	التعريفة الجمركية	
		الحد الأقصى	الحد الأدنى
1 – البحرين	0.3	5	صفر
2 – الكويت	3.5	4	صفر
3 – عمان	2.5	5	صفر
4 – قطر	5	4	صفر
5 – السعودية	11	12	صفر
6 – الامارات	0.4	4	صفر

Source:

IMF Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions. (1988).

والقيود غير الجمركية على الواردات الزراعية الغذائية، لا تنطبق الا على عدد محدود من السلع، لاعتبارات صحية وأمنية. أما القيود المتعلقة بمشتريات الحكومة فتتمثل فقط في تفضيل المنتجات الوطنية الخليجية، بشروط صارمة تتعلق بالجودة والأسعار[7]، في حين أن معوقات الاستيراد والتراخيص وحصص الاستيراد. لا وجود لها (باستثناء ما هو مطبق في عمان). كما لا توجد رسوم مالية على الواردات (باستثناء البحرين والمملكة) إلا في نطاق محدود (Zarrouk 1992).

وعلى الرغم عن ذلك، فإن التجارة البينية لدول المجلس في المنتجات الزراعية، ما زالت هامشية مقارنة بتجاراتها مع العالم الخارجي. وتشير بيانات الجدول التالي إلى أن نصيب التجارة البينية للسلع غير البترولية، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لدول المجلس، لم تتجاوز 1.0 بالمئة كمتوسط في االفترة 82-89، بينما تبلغ تجارة دول المجلس مع العالم الخارجي نسبة تربو على 8٪ بالمئة كمتوسط، خلال الفترة نفسها.

(7) يجب ألا تزيد أسعار السلع الوطنية عن 10 بالمئة عن مثيلاتها المستوردة من خارج المنطقة، وألا تزيد أسعار السلع المستوردة في دول المجلس عن 5 بالمئة عن مثيلاتها المستوردة من خارج المنطقة.

جدول رقم (3)
التجارة البيئية للسلع غير البترولية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كمتوسط خلال فترتي (74-81) و (82-89)

	الفترة الأولى (74-81)	الفترة الثانية (82-89)
التجارة البيئية	0.36	0.93
التجارة الخارجية(دون البيئية)	4.65	8.24
التجارة الخارجية(بما فيه البيئية)	5.0	9.17

Source:

IMF Foreign Intra-Trade Policies on Arab Countries (1992).

ويرجع السبب الرئيسي في هامشية التجارة البينية في المنتجات الزراعية، بين دول المجلس، إلى تشابه وعدم تنوع هياكلها الإنتاجية: ما جعلها تعتمد على دول العالم الخارجي في تغطية نسبة كبيرة من احتياجاتها من المنتجات الزراعية الغذائية.

ومما يزيد من حدة الاختلالات، وتأثيرها على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، ذلك التوزيع الجغرافي المتحيز لواردات دول المجلس من المنتجات الزراعية الغذائية. فدول المجلس تميل إلى الاعتماد، وبدرجة كبيرة، على تغطية احتياجاتها الاستيرادية من هذه المنتجات من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). فالولايات المتحدة الأميركية تعد أكبر مورد للحبوب إلى دول المنطقة (القمح والذرة والأرز وحبوب الأعلاف)، وتحتل دول المجموعة الأوروبية المرتبة الأولى في تغطية احتياجات دول المجلس من اللحوم ومنتجات الألبان والفاكهة والخضروات وكذلك السكر (UN 1992).

وفيما يتعلق بالتجارة البينية لدول المجلس مع بقية الدول العربية، فهي محدودة إلى درجة كبيرة. فلم تتجاوز تجارة دول المجلس البينية في المنتجات غير البترولية 10 بالمئة من إجمالي تجارتها الخارجية. ويعزى ذلك إلى عوامل عديدة، منها: تشابه وعدم تكامل هياكلها الإنتاجية، وغياب التنسيق الكامل بين سياساتها الزراعية والتجارية، هذا فضلا عن فقرها الواضح في الكفاءات الإدارية والتسويقية، وغلبة المصالح السياسية الاقليمية الضيقة في مواجهة السعي نحو التكامل الاقتصادي (Zarrouk 1992, 165).

نتائج جولة أراغواي المتعلقة بالمنتجات الزراعية الغذائية

أدت المشاكل الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي خلال فترة ما بعد انتهاء جولة طوكيو (1979) وقبل بدء جولة ارغواي (1986) إلى ارتفاع أصوات المنادين بالحماية التجارية، خصوصا بين دول الجماعة الأوروبية. ومن ثم لجأت دول عدة إلى تبني سياسات الحماية التجارية، وبخاصة في القطاع الزراعي، من خلال استخدام العوائق غير الجمركية non-tariff barrier دون العوائق الجمركية، التي تقلصت بصورة ملحوظة في جولات الجات السابقة.

وفي ظل هذه البيئة التجارية المضطربة، بدأت جولة أورغواي، وهي جولة المفاوضات الثامنة في سبتمبر 1986. وكانت موضوعات المنتجات الزراعية ضمن أهم الموضوعات الجديدة التي شملتها هذه الجولة[8]. خلال هذه المفاوضات متعددة الأطراف، التي استمرت على مدار سبع سنوات، تبلورت ثلاثة مواقف رئيسية من قضية تحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية، الموقف الأول، كان مؤيد لضرورة الالتزام بمبدأ تحرير أسواق المنتجات الزراعية الغذائية بالغاء كافة القيود التجارية (جمركية وغير جمركية) تدريجيا أمام تجارة تلك المنتجات، فضلا عن الالغاء التدريجي لدعم الصادرات الزراعية، وكافة صور الدعم المحلي لتلك المنتجات، خلال عشر سنوات أو أكثر. وتزعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الموقف، وأيدتها فيه دول كيرنس (Cairns)[9]، مع اختلاف بسيط على مدى توقيت عملية التحرير. الموقف الثاني، كان متمسكا بفلسفة التدخل بهدف تبرير دعم المنتجات الزراعية، على أساس تحقيق الأمن الغذائي وتوزيع الدخل وتطوير المناطق الريفية.وتزعمت دول المجموعة الأوروبية هذا الموقف، وأيدتها فيه، بدرجة أقل، اليابان، والموقف الثالث، تمثل في موقف مجموعة الدول النامية –

(8) شملت جولة ارجواي موضوعات جديدة تتعلق بتجارة المنتجات الزراعية، والمنسوجات والملابس، والخدمات وحقوق الملكية الفكرية، والجوانب التجارية للاستثمار. هذا بالإضافة إلى ضرورة إيجاد ألية مؤسسية تقوم بتقوية دعائم التجارة العالمية.

(9) هي الدول المصدرة للمنتجات الزراعية وتطبق مبدأ التجارة الحرة، وتضم استراليا وكندا، نيوزيلندا، المجر، فيجي، البرازيل، ارجواي، الارجنتين، ماليزيا، اندونيسيا، الفلبين، تايلاند، كولومبيا، تشيلي.

كمستورد صافٍ للمنتجات الزراعية الغذائية – التي أعربت عن رغبتها في ضرورة الحصول على ضمانات كافية بألا تتمخض المفاوضات متعددة الأطراف عن زيادات، وتقلبات، في أسعار المنتجات الزراعية.

الجوانب الزراعية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية

ويعتبر انشاء منظمة التجارة العالمية (WTO) من أهم نتائج جولة ارغواي والتي تمثل اطاراً مؤسسياً يجمع كافة الاتفاقيات والبنود القانونية، التي تغطي التجارة العالمية للسلع والخدمات، وحماية حقوق الملكية والجوانب التجارية للاستثمار، ويمثل المؤتمر الوزاري، الذي ينعقد مرة على الأقل كل سنتين، السلطة الرئيسية في المنظمة، هذا إلى جانب مجلس عام يساعد المؤتمر الوزاري في القيام بالأعمال اليومية للمنظمة، فضلا عن تسوية المنازعات التجارية واستعراض السياسات التجارية. ويتبع هذا المجلس ثلاث لجان رئيسية، هي: لجنة تجارة السلع ولجنة تجارة الخدمات ولجنة الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية. وتتخذ القرارات داخل المجلس العام للمنظمة باتفاق الآراء Consensus إلا إذا نص خلاف ذلك (Chabrier et al 1995, 7).

إن دمج تجارة المنتجات الزراعية في نشاط منظمة التجارة العالمية، من خلال قواعد جديدة تطبق بشكل موحد، إنما تستهدف تحرير أسواق المنتجات الزراعية: من القيود الجمركية وغير الجمركية، وكذلك إعانات الصادرات وكافة صور الدعم المحلي على هذه المنتجات، مع اتباع بعض من الإجراءات الأخرى، ذات صلة مباشرة وغير مباشرة بالنظام الزراعي، لتقليل آثارها الضارة على التجارة الدولية للمنتجات الزراعية.

وفي هذا الخصوص، تم اقرار التزامات على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بالغاء تدريجي لهذه القيود، وذلك بتقديمها جداول تبين فيها التزاماتها، التي ترتكز على جانبين هامين: الأول، يتعلق بالحماية الجمركية على المنتجات الزراعية، بحيث تقوم الدولة العضو بتثبيت الحماية الجمركية وعدم زيادة مستواها عن المستوى المحدد في الجدول. أو مع من يهمهم الأمر. كذلك ضرورة أن تعمل الدولة العضو على خفض مستوى الحماية الجمركية التي تضمن، مع التثبيت السابق، اتساع أسواق هذه المنتجات، وجعلها أكثر انفتاحاً واستقراراً.

والثاني، يتعلق بالبنود غير الجمركية على المنتجات الزراعية، مثل حظر الإستيراد وحصص الإستيراد وقيود التصدير، فتلتزم الدول الأعضاء في المنظمة بتحويلها إلى ما يعادلها بالتعريفة الجمركية tariffication[10] في شكل حزمة من التعريفات الجمركية الجديدة، التي تحل محل مجموعة التعريفات الجمركية المطبقة، بحيث توفر – إلى حد كبير – المستوى الحالي من الحماية التجارية لهذه المنتجات، ولكن بعد تثبيتها عند مستوى معين، لكي تكون بمثابة سقوف لا تتعداها الدول المعنية. لذلك، تلتزم الدول الأعضاء في المنظمة، وخلال فترة انتقالية، بإخضاع 100 بالمئة تقريبا من تجارة المواد الزراعية لتلك الحزمة من التعريفات الجمركية الجديدة، وبألا تلجأ مرة أخرى إلى فرض قيود غير جمركية عليها. كما تلتزم الدول الأعضاء بخفض تدريجي للرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة 36 بالمئة من مستواه في فترة الأساس (86-1988) خلال فترة انتقالية مدتها 6 سنوات (ابتداء من يوليو 1995) بالنسبة للدول المتقدمة. أما الدول النامية، فتلتزم بتخفيض تدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية، ذات التعريفات المثبتة، وذلك عن طريق التفاوض. أما منتجاتها الزراعية الأخرى، غير المثبتة بتعريفات جمركية، وهي الغالبية، فتلتزم بتثبيتها عند حد أقصى، على أساس مستواها في فترة الأساس (86-1988). خلال فترة انتقالية مدتها 10 سنوات.

وتكفل الالتزامات التي أقرت، أيضاً ضمان حد أدنى لفتح الأسواق للواردات من المحاصيل والمنتجات الزراعية من خلال حصص التعريفات "Tariff-Quotas" بالنسبة للدول التي لم تبلغ وارداتها من تلك السلع 5 بالمئة من الإستهلاك المحلي لهذه السلع. وإذا كانت هذه النسبة أقل من 3 بالمئة في فترة الأساس (86-1988) فإن على الدولة المعنية أن تضمن زيادة وارداتها لنسبة 5 بالمئة على الأقل من

(10) لتسهيل عملية التحول من القيود غير الجمركية إلى تعريفة جمركية ادرج شرط معاملة خاصة تسمح للدول بالإبقاء على قيود الاستيراد حتى نهاية الفترة الانتقالية وذلك تحت شروط محددة وصارمة. هذا، بالإضافة إلى عقد بعض الدول ترتيبات خاصة لواردات لحم الخنزير والمشروبات الروحية.

الإستهلاك المحلي خلال فترة انتقالية مدتها 6 سنوات. أما إذا كانت واردات الدولة من تلك السلع أكبر من 5 بالمئة من الاستهلاك المحلي فإن على الدولة المحافظة على ذلك المستوى (نبيل حشاد 1994، 44).

وفي ضوء ما سبق، يتبين لنا أن تحرير أسواق المنتجات الزراعية للدول المتقدمة سوف يتم بدرجات، وبسرعة، أكبر من تلك التي يتم بها في الدول النامية. فقد استهدفت اتفاقية جولة ارغواي أن تمنح الدول النامية قدراً أكبر من المرونة في تكييف أوضاعها، في ظل نظام تجاري عالمي جديد، تمثلت في منحه فترة انتقالية أطول نسبيا ويعزى ذلك إلى أن غالبية المنتجات الزراعية في الدول النامية غير مثبتة بتعريفات جمركية. وعليه، فإن التزامها، في هذه المرحلة، تقتصر على تثبيتها دون تخفيضها، أما القلة من المنتجات الزراعية، المثبتة بتعريفات جمركية، والتي تلتزم بتخفيضها، فسوف يتم أمرها بأسلوب التفاوض دون تحديد مسبق لنسب معينة. وفي ما يختص بالدول الأقل نموا، فتعفى من التزاماتها بخفض تعريفاتها الجمركية على المنتجات الزراعية ولكن عليها الالتزام بتثبيتها (World Bank 1994, 3-5).

وفي مجال تدابير الدعم المحلي للمنتجات الزراعية، تلتزم الدول الأعضاء بتخفيض المقياس الكلي للدعم الإجمالي Aggregate Measure of Support (AMS) [11] تدريجيا، بنسبة 20 بالمئة من مستواه في فترة الأساس (86-1988) خلال فترة إنتقالية مدتها 6 سنوات بالنسبة للدول الصناعية. أما الدول النامية، فتلتزم بخفض المقياس بنسبة 13 بالمئة (ما يعادل ثلثي مستوى التخفيض في الدول الصناعية) من مستواه في فترة الأساس، خلال فترة انتقالية مدتها 10 سنوات. وتستثني من هذه الإلتزامات برامج المساعدات المحلية، التي لا تضر الإنتاج المحلي أو التجارة الدولية للمنتجات الزراعية. كما تستثنى الدول الأقل نموا من الإلتزام بتخفيض الدعم الذي تقدمه للزراعة.

(11) يضم مقياس الدعم المحلي الكلي: دعم أسعار السوق، مدفوعات مباشرة للمنتجين، دعم مدخلات الإنتاج. ويبلغ إجماليها في الدول الصناعية 150 بليون دولار، 23 بليون دولار لكلا من دول التحول الاقتصادي والدول النامية.

أما الدعم المباشر لصادرات المنتجات الزراعية للدول الصناعية، فيتم تخفيض قيمته من إجمالي ميزانية الدعم بنسبة 36 بالمئة من مستواه في فترة الأساس (86-1990). كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة 21 بالمئة من مستواه خلال فترة الأساس، وعلى مدار فترة انتقالية مدتها 6 سنوات. أما الدول النامية، فإن التزاماتها الخاصة بتخفيض دعم الصادرات يعادل ثلثي النسب الخاصة بالدول الصناعية، أي 24 بالمئة و14 بالمئة على الترتيب. ويتم ذلك خلال فترة انتقالية تبلغ 10 سنوات[12]. أما بالنسبة للمنتجات الزراعية غير المدرجة أصلا على قائمة الصادرات المدعومة في فترة الأساس، والتي لا تخضع لالتزامات الخفض، فإنه يحظر بصفة عامة استخدام دعم الصادرات لها ولكن مع بعض الاستثناءات للدول النامية (World Bank 1994, 10).

وتستثنى الدول النامية من تخفيض الدعم المخصص لتقليل تكاليف التسويق، الذي يشمل المناولة والتحسين وغيره من تكاليف المعالجة، فضلا عن تكاليف النقل والشحن الدوليين. كما تستثنيها من تخفيض الدعم المخصص للنقل الداخلي والشحن للمنتجات الحكومية، لتشجيع التنمية الزراعية الريفية، وكذلك دعم الاستثمارات الزراعية والدعم المقدم للمدخلات الزراعية.

وتأخذ الاتفاقية بعين الاعتبار الآثار العكسية المحتملة لتحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية، على الدول النامية الأقل نموا، أو المستوردة صافياً للغذاء. لذلك أدرجوا في الاتفاق قرارا خاصا بهذه الدول، يتضمن تقديم اعانات غذائية في شكل هبات، فضلا عن تقديم معونات لاغراض التنمية الزراعية.

كما يتضمن القرار إمكانية الحصول على تمويل قصير الأجل، لاستيراد المواد الغذائية من كل من صندوق النقد والبنك الدوليين (Goldin & Kheralla 1995).

(12) قدرت قيمة إعانات التصدير للمنتجات الزراعية في الدول الصناعية بحوالي 21 بليون دولار في فترة الأساس 86-1990 أي ما يعادل 1/5 إجمالي الصادرات الزراعية لهذه الدول التي تتوافر عنها بيانات بالجات.

وبصفة عامة لا ينطبق الالتزام بتخفيض الدعم على الدعم المقدم من الحكومات للأبحاث الزراعية لمكافحة الآفات والأمراض، أو الخدمات التدريبية وللارشاد الزراعي، أو لوسائله، أو الخدمات الصحية والخدمات التسويقية والترويج ولخدمات البنية التحتية، وفي نطاق برامج حماية البيئة، ولعدد كبير من الخدمات الاجتماعية المقدمة للمزارعين. كذلك لا تخضع للتخفيض، المبالغ التي تخصصها الحكومات للمعونات الغذائية للمحتاجين، أو تلك المخصصة لتأمين مخزون غذائي احتياطي في اطار برامج الأمن الغذائي، بما فيه المساعدات المقدمة للقطاع الخاص للتخزين الاحتياطي، كجزء من هذا البرنامج، على الا يتم بيع المخزون بأسعار تقل عن أسعار السوق الجارية.

وتطلب الاتفاقية من الدول الأعضاء في المنظمة، التي تنوي منع التصدير أو تقييده، وفق ظروف محددة في النصوص، أن تولى الاعتبار لتأثير هذه الاجراءات على الأمن الغذائي للدول الأعضاء المستوردة للسلع الغذائية.

الجوانب الأخرى بالقطاع الزراعي:

أ – اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية: تعتبر حقوق patent rights من أهم البنود التي لها صلة غير مباشرة بالنشاط الزراعي، لما أثير حولها من تساؤلات ما زالت معلقة. وعموما. فإن نصوص الاتفاقية تراعي عدم تعريض النشاط الزراعي للدول النامية إلى الآثار السلبية المحتملة.

فبموجب الإتفاقية، يحق للدول الأعضاء في المنظمة منع الإستغلال التجاري لبراءات الإختراع فيها، من أجل حماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنباتات، أو لتجنيب الأضرار المدمرة للبيئة. ويحق لها استثناء النباتات أو الحيوانات من حقوق البراءات. وفي الوقت نفسه، تدعو الإتفاقية الدول الأعضاء إلى اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بحماية التنوع النباتي، من خلال البراءات أو أي نظام آخر. وقد تم الإتفاق على أن يبدأ العمل بهذا البند بعد مرور سنة من إنشاء المنظمة أي في يناير 1996 بالنسبة للدول الصناعية. أما الدول النامية فقد سمح لها أن تبدأ التطبيق بعد خمس سنوات من إنشاء المنظمة.

ب – الإتفاقية والحواجز التكنولوجية للتجارة: تنص الإتفاقية صراحة على توحيد المعايير الفنية والمواصفات المعتمدة للتجارة الدولية ISOVIEC من أجل تحقيق الإنسجام في مواصفات السلع المتبادلة تجاريا. إلا أن الإتفاقية، في الوقت نفسه، تأخذ بعين الإعتبار المصاعب الخاصة التي قد تواجهها الدول النامية في مجال تطبيق هذه المواصفات، وتدعو الدول الأعضاء إلى منحها الرعاية الخاصة، كما تسمح باستثناءات محددة الزمن من الإلتزامات التي تطلبها الإتفاقية لهذه الغاية.

جـ – الترتيبات الصحية والصحة النباتية Phystosanitary and sanitary: توصلت الإتفاقية إلى إرساء قواعد من شأنها التأكد من عدم استخدام المعايير الصحية والصحة النباتية في إعاقة التجارة العالمية. ويتم التحقق من ذلك في ضوء اختبارات وطرق علمية سليمة.

د – اتفاقية التجارة متعددة الأطراف: لدعم المقتضيات التجارية المتعددة الأطراف في نظام الزراعة فإن التكتلات الإقتصادية تستطيع أن تمنح اعضاءها امتيازات تجارية خاصة في القطاع الزراعي من أجل حمايتها.

هـ – جوانب أخرى مثارة: اعترض عدد من الدول على الممارسات التجارية، التي يمكن أن تحدث بسبب القوانين البعيدة عن روح اتفاقية المنظمة، مثل القانون الأميركي «سوبر 301» الذي يعطي للحكومة الأميركية الحق في اتخاذ اجراءات منفردة لحماية انتاجها وتجارتها الخارجية. وفي مقابل ذلك، ترغب فرنسا في استصدار تشريع أوروبي مرادف للقانون الأميركي.

و – الغاء جميع البنود الطوعية على الصادرات (Voluntary Export Restriction (VER: ينص الإتفاق على إلغاء هذه التدابير تدريجيا خلال أربع سنوات، ابتداء من يناير 1995 (بدء عمل المنظمة). وفي حالة وجود خطر حقيقي على منتجات وطنية، منها السلع الغذائية، يمكن مد هذه الفترة إلى ثمان سنوات إعتبارا من بدء عمل منظمة التجارة العالمية. هذا بالنسبة للدول الصناعية، أما في حالة الدول النامية، فيمكن مد فترة استخدام التدابير الوقائية إلى **10** سنوات.

أثر إنشاء منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي

هذه هي المرة الأولى، التي تتصدى فيها الجات للسياسة الزراعية وتجارتها. ولذلك، من المتوقع أن يؤدي تحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية، في اطار منظمة التجارة العالمية، إلى آثار وانعكاسات إيجابية على التجارة العالمية، ومن ثم الاقتصادات الدولية، إن معظم هذه المزايا ستحظى بها الدول الصناعية وعدد من الدول النامية، أما الدول النامية المستوردة صافية للمواد الغذائية، ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي، فإن الآراء قد اختلفت حول مدى تأثرها بعملية تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية إذ تتفاعل الآثار الإيجابية والسلبية في الأجل القصير، بطريقة تختلف عنها في الأجل الطويل. وفي ضوء ذلك، بات من الضروري لدول المجلس أن تتعرف، وفي وقت مبكر، على حجم هذه الآثار، لكي تتمكن من تكييف سياساتها الزراعية بما يتفق وأمنها الغذائي.

إن تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية الغذائية في اطار التجارة العالمية، يتوقع أن يؤثر على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال محورين رئيسيين: الأول، يتلخص في الاتجاهات السعرية لواردات دول المجلس، من المنتجات الزراعية، في الأجلين القصير والطويل، والثاني، يتمثل في كفاءة تخصيص الموارد الزراعية (Goldin et al 1993, 131) وفي ما يلي تحليل للآثار المحتملة لتحرير تجارة المنتجات الزراعية على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

في إطار المبادىء الأساسية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية، في مجال تحرير تجارة المنتجات الزراعية الغذائية، يمكن وضع بعض مؤشرات الآثار المحتملة في المدى القصير، التي تم استخلاصها من التحليل الموضوعي للنشاط الزراعي في دول المجلس، وما توصلت إليه مجموعة من الدراسات والنماذج القياسية التي أعدت لقياس هذه الآثار.

وبصفة عامة، فإن تحرير أسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية في اطار منظمة التجارة العالمية، من المتوقع أن يؤدي إلى حدوث آثار سلبية، تتمثل في ارتفاعات أسعار تلك المنتجات، على الأقل في الأجل القصير، وذلك بسبب الإلغاء التدريجي للقيود التجارية وزيادة فرص دخول الأسواق، وبخاصة في الدول الصناعية.

وفي هذا الخصوص، وضعت دراسات تعتمد في نتائجها على تصميم عدة نماذج اقتصادية لتقدير الاتجاهات السعرية الناجمة عن تحرير تجارة المنتجات

الزراعية. اتسمت تقديرات هذه النماذج بدرجة عالية من التفاوت، ومالت في معظمها إلى الاعتقاد باتجاه الانتاج الزراعي في الدول الصناعية إلى الانخفاض، وميل مستويات أسعارها إلى الارتفاع في الأجل القصير. ويحدث ذلك بسبب الالغاء التدريجي لكل من الدعم الموجه للإنتاج المحلي، وذلك الموجه لدعم الصادرات من هذه السلع.

وعلى العكس من ذلك، يميل الإنتاج الزراعي في الدول النامية، ذات الإمكانات الزراعية غير المستغلة، إلى الزيادة بسبب إعادة تخصيص الموارد الزراعية العالمية بصورة أكثر كفاءة، ووفقا لمبدأ الميزة النسبية كنتيجة طبيعية لتحرير الأسواق العالمية لهذه المنتجات، وفي الوقت نفسه، تتجه أسعار منتجاتها نحو الارتفاع لتقترب من مستوياتها العالمية.

وفي اطار تصور ينطوي على افتراض قيام الدول الصناعية، منفردة، بتنفيذ التزاماتها وفقا لمبادىء منظمة التجارة العالمية، تتنبأ هذه النماذج بآثار سلبية تتمثل في انخفاض الإنتاج من المنتجات الزراعية الغذائية، وبارتفاع في أسعارها العالمية، بدرجات متفاوتة حسب نوع السلعة. أما في حالة افتراض التزام كلا من الدول الصناعية والنامية بالتزاماتها وتعهداتها التجارية، فإن تنبؤات هذه النماذج تكون غير حاسمة في تقدير المحصلة النهائية لكل من الآثار السلبية والإيجابية على الإنتاج والأسعار الزراعية. إلا أن هناك دراسات أخرى تشير إلى تفوق الآثار الإيجابية لتحرير تجارة المنتجات الزراعية في الأجل الطويل، وذلك بسبب زيادة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية وجني ثمار وفورات الإنتاج الخارجية (Brandoa et al 1993, 43).

وفي ضوء ما سبق، فإن قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على الاستفادة من هذه التطورات في تدعيم مركزها التجاري بما يخدم أمنها الغذائي مرهون بعوامل ثلاثة: **الأول:** يتعلق بالاتجاهات السعرية للمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية في الأجلين القصير والطويل. **والثاني:** يتمثل في مدى قدرة قطاعات الانتاج الزراعي في دول المجلس على الاستجابة لهذه التغيرات السعرية وفتح الأسواق العالمية. **والثالث:** يتلخص في آفاق التعاون وتكامل السياسات الزراعية بين دول المجلس وكذلك بينها وبين باقي الدول العربية.

أولا: الإتجاهات السعرية للمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية: نظرا لارتكاز إتفاقية منظمة التجارة العالمية على عدة مبادىء، يأتي في مقدمتها

تخفيض معدلات الدعم للإنتاج والصادرات من المنتجات الزراعية وبخاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإنه من المتوقع أن تشهد السوق الدولية لهذه المنتجات ارتفاعات سعرية متفاوتة، بسبب تخفيض معدلات الدعم لها. إن المدى الذي سترتفع إليه تلك الأسعار يتوقف على اعتبارات عدة منها درجة التزام الدول الأعضاء بالمبادىء التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية في هذا الخصوص، وكذلك البعد الزمني الذي تقدر خلاله هذه الآثار.

وفي هذا الشأن، يمكن الاعتماد على نتائج إحدى الدراسات التي قام بها (Goldin & Knudsen 1990) باعتبارها مؤشرات توفر تقديرات ارشادية عن الاتجاهات السعرية لهذه المنتجات. وعلى الرغم من اختلاف هذه النماذج، من حيث منهجيتها ودرجة شموليتها، إلا أنه يمكن استخلاص جملة من النتائج الهامة في هذا الشأن (جدول – 4).

جدول رقم (4)، دول منظمة التعاون الاقتصادي:
نتائج نماذج التأثيرات السعرية لسياسات تحرير
أسعار وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية

النموذج	القمح	حبوب العلف	لحوم	منتجات ألبان	سكر
I– نماذج التوازن الجزئي					
Anderson-Tyres (1)					
توقعات عام 1995					
أ – الأسعار غير المرتبطة بنمو الانتاجية	25	3	43	95	22
ب – الأسعار المرتبطة بنمو الإنتاجية.	19	2	39	90	27
Zietz & Valades (2)	3	3-	10	-	15
(3) التفويض التجاري الوزاري MMIT (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)	5-	10-	5	31	9
USDA/Swo Psim (4)	27	22.16	16	84	29
II – نماذج التوازن العام					
1- DSA II– توقعات لعام 2000	18	11	17	31	-
2 - RUNS	15	8	18	-	57
3 - WALARAS	17	10	10	14	-

Source:

World Bank-Implications for Developing Countries (1990).

توقع أغلب هذه النماذج حدوث زيادات سعرية متفاوتة لمنتجات الحبوب واللحوم والألبان والسكر، مع اتجاه الزيادة نحو التراجع في نماذج التوازن العام في الأجل الطويل[13]. وعلى أساس افتراض التزام جميع الأطراف بتنفيذ الإتفاقية في قطاعات متعددة هذه الارتفاعات السعرية بالإضافة إلى تحرير الأسواق يتوقع لها أن تساهم في إعادة توزيع مراكز الإنتاج الزراعي الغذائي على مساحة جغرافية أوسع تشمل بالإضافة إلى الدول الصناعية عدداً أكبر من الدول النامية ذات الإمكانات الزراعية العالية والميزة النسبية. هذا الاتجاه نحو إعادة توزيع وتوسيع مراكز الانتاج وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية، سوف يساهم في تحقيق قدر مناسب من الاستقرار السعري، الذي يساعد في تقليل المخاطر الناجمة عن التقلبات السعرية الموسمية والمفاجئة، التي يمكن أن تحدث لأسباب مناخية أو لتغير في السياسات المتعلقة بالمخزون السلعي الغذائي. هذا الاستقرار السعري المتوقع، يعد ميزة من شأنها تعويض الزيادات السعرية المحتملة.

من المفيد أن نشير أيضا إلى عملية التفاعل بين أنشطة انتاج الحبوب، من ناحية، وبين أنشطة الانتاج الحيواني في الدول الصناعية. فمن المتوقع أن يؤدي التخفيض التدريجي لدعم الإنتاج الحيواني إلى تقليص انتاجها وتحويله جزئيا، إلى مراكز مؤهلة في الدول النامية حيث تتوافر المياه والمراعي الكثيفة. ويترتب عن ذلك، وبعد فترة معينة، انخفاض الطلب على حبوب العلف في الدول الصناعية، وبالتالي اتجاه أسعارها نحو الانخفاض، كما توقعتها بعض نماذج التوازن الجزئي (جدول 4) وتكون النتيجة المحتملة في هذا الشأن، تحول المزارعين في الدول الصناعية من إنتاج حبوب العلف إلى إنتاج حبوب الغذاء، وهو ما ينجم عنه – وفي الأجل الطويل – تراجع في أسعار حبوب الغذاء بما يعوض، ولو جزئيا، الارتفاع المتوقع في أسعارها في الأجل القصير. إن الأثر النهائي في النهاية – كما توقعتها نتائج نماذج التوازن العام في الجدول رقم4 – هو زيادة أسعار الحبوب زيادة صافية، تبلغ في المتوسط حوالي 15 بالمئة خلال العشر سنوات القادمة. وهذه الزيادة أقل بكثير مما هو متوقع

(13) باستثناء النموذج الوزاري للتجارة الموجهة (MMIT) المعمول به في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD يتوقع انخفاض أسعار القمح. أما الحبوب الصلبة للعلف فيتوقع نفس النموذج السابق وكذلك نموذج Zeitz & Valdes انخفاض أسعارها.

لها في الأجل القصير، التي تبلغ، حسب تقديرات نموذجي usda/swopsim وAnderson Tyres، بين 19-27 بالمئة على الترتيب. إلا أن بعضاً من الدراسات الأخرى تشير إلى أن هذا الاتجاه التصاعدي، المحتمل، لأسعار المنتجات الزراعية الغذائية، المصحوب باستقرار نسبي فيها، إنما يتم في إطار اتجاه عام نحو الإنخفاض منذ الحرب العالمية الثانية، بسبب تحسن الإنتاجية الزراعية، وبفضل التطورات التكنولوجية الهائلة في هذا المجال، ولذلك فإن هذه الدراسات تتوقع تراجعا وليس ارتفاعا لأسعار المنتجات الزراعية الغذائية في الأجل الطويل (GATT 1993).

واضافة إلى ما سبق، يتطلب تحليل أثر تحرير التجارة العالمية، على الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي، الأخذ بالاعتبار الآثار غير المباشرة على القطاعات غير الزراعية. إن المكاسب الإجمالية المترتبة عن تحرير التجارة العالمية، التي ستجنيه الدول الصناعية، وتقدر بحوالي 350 بليون دولار أمريكي، من إجمالي مكاسب تحرير التجارة العالمية، التي تقدر بنحو 500 بليون دولار امريكي خلال الفترة (1995-2005) (تعادل 1 بالمئة من إجمالي ناتجها المحلي)[14] يمكن أن يترتب عليها زيادة طلبها على البترول والمنتجات البترولية بدول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تنخفض أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية بفضل كفاءة تخصيص مواردها بعد تحرير التجارة العالمية. هذه المتغيرات، مجتمعة، سوف تكون لها آثار إيجابية على أمن المنطقة الغذائي، نتيجة تحسن معدلات التبادل التجاري لصالح دول مجلس التعاون، وبالتالي زيادة قدرتها المالية على مواصلة معدلات استيرادها من المنتجات الزراعية اللازمة، للحفاظ على مستويات معيشة مواطنيها (Habrier et al, 1995,8).

ثانيا، قدرة النشاط الزراعي بدول المجلس على الاستجابة لنتائج تحرير التجارة العالمية: على الرغم من أن الإمكانات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي محدودة بعوامل ثابتة طبيعية ومناخية، إلا أن انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية يمكن أن يحقق لها مزايا الاستفادة، في مجال نقل التكنولوجيا ودعم مراكز البحوث والخدمات الارشادية الزراعية، التي لا تحظرها

(14) حسب تقديرات أكثر حداثة لسكرتارية الجات، (نوفمبر 1994).

مبادىء الجات. كما سيتطلب منها إعادة النظر في خطط تشجيع الزراعة، وذلك باتباع سياسات لترشيد الدعم والاستفادة القصوى من ارتفاع الأسعار العالمية للقمح والدواجن، بما يقلل من الدعم الموجه إليها، وبالتالي تحقيق إنتاج أكثر قدرة على المنافسة، وبتكلفة مالية أقل على موازنات الحكومات، كما هي الحال في المملكة العربية السعودية. هذا بالإضافة إلى إن الإنتاج والأمن الغذائي لن يكونا مهددين بالتغير في سياسة الدعم المطبقة في الدول الصناعية (Cakmak 1989).

إن ارتفاع مستوى دخل الفرد في دول المجلس، وكذلك الزيادة السريعة في أعداد السكان البالغ عددهم ما يقرب من 25 مليون نسمة عام 1992، سوف يشكلان ضغوطا متزايدة على طلب المنتجات الزراعية الغذائية. وبالتالي، ستشهد المنطقة تحدياً كبيراً يتعلق بقضية أمنها الغذائي، خصوصا البيئة التجارية العالمية، ستشهد تطورات جذرية في الفترة المقبلة.

قد تكون آفاق النمو الزراعي مقيدة بمحددات ثابتة، لكن دول مجلس التعاون تستطيع أن تحقق مزيدا من التقدم في مجال تغطية احتياجاته من المنتجات الزراعية الغذائية (على الأقل في بعض دول المجلس كعمان والامارات والمملكة العربية السعودية) عن طريق زيادة الاستثمار الوطني والأجنبي، وتشجيع البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وإنشاء مراكز زراعية متقدمة. فعمان تمتلك إمكانيات زراعية كبيرة، تتمثل في وجود حوالي مليون فدان مزروعة تعتمد على مياه الري الجوفي والأمطار، وتزرع 44 بالمئة منها بالبلح الذي تصدر جانبا كبيرا منه، كما أن لديها ثروة سمكية هائلة تقوم بتصدير جانب كبير منها. أما دولة الامارات العربية المتحدة فلديها مناطق زراعية تقليدية في ساحل الفجيرة ورأس الخيمة، وحديثا في مناطق واحة زايد في الشارقة والعين في أبو ظبي وتنتج وتصدر البلح. أما المملكة العربية السعودية، فلديها خطط تنمية زراعية مكنتها من أن تكتفي ذاتيا من القمح والألبان والدواجن وتصدر جانبا منها. (Arab Banking Corporation 1994).

ومن المفيد، أيضا، أن نشير إلى أن دول المنطقة بعامة تمتلك بنية أساسية متكاملة حديثة، تعد أحد أساسيات ودعائم التنمية في كافة المجالات، بما فيها القطاع الزراعي. كذلك أحرزت دول المجلس تقدما ملموسا في مجال البحوث التكنولوجية والإرشاد والائتمان والتسويق وتهيئة البنية الاقتصادية والاجتماعية. أما السياسات الزراعية التي تتبناها دول المجلس، فتنفذها بأحكام. ومعدلات

نجاحها تزداد بشكل واضح، بحيث يمكن القول، بصورة إجمالية، إن سياسات الأمن الغذائي التي تبنتها خلال عقد الثمانينات، أحدثت تطوراً ملحوظا في القدرات الانتاجية المحلية. فقد أدت هذه السياسات، بما تضمنته من برامج تنفيذية وآليات تطبيقية، إلى الحد نسبيا من الآثار السلبية للعوامل الخارجية المؤثرة على الإنتاج والإنتاجية الزراعية.

نتائج وتوصيات

نظرا لضيق القاعدة الإنتاجية الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي مقاسة على أساس نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي التي لم تتجاوزه في 2 بالمائة على أحسن تقدير باستثناء المملكة العربية السعودية، وبالتالي اعتمادها اعتماداً كبيراً على استيراد المنتجات الزراعية حيث تتراوح نسبتها إلى إجمالي الواردات بين 6.0 بالمئة (البحرين) و20 بالمئة (قطر)، وإن تجارتها النسبية مع باقي الدول العربية لا تقارن بمستوياتها مع باقي دول العالم حيث لم تتجاوز نسبة 8.0 بالمئة في أحسن الأحوال (جدول – 1) على الرغم من أنها اقتصاديات مفتوحة. وفي ضوء هذه المعطيات يمكن أن نخلص إلى النتائج التالية:

1 – إن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر مستوردة صافية للمنتجات الزراعية وستظل كذلك على الأقل في المستقبل المنظور، وعلى ذلك فإن الأمن الغذائي للمنطقة لن يتحقق من خلال اكتفائها ذاتيا من تلك المنتجات.

2 – إن تحقيق الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي مرهون بضرورة تحقيقه لمعدلات نمو حقيقية مستديمة، تضمن لها تدفقات مستمرة من مراكز تصديرية مستقرة. ونظرا لتأثير معدلات النمو الاقتصادي في هذه الدول بالتطورات الجارية في قطاع البترول سواء من ناحية الانتاج أو الأسعار العالمية له، وكذلك التقلبات المناخية غير المتوقعة في الإنتاج الزراعي، وتأثر حركة التدفقات التجارية الزراعية بعدم الاستقرار في البيئة التجارية العالمية قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية، فإن أمن المنطقة الغذائي ظل محل شك في نظر كثير من المراقبين المهتمين باقتصاديات المنطقة.

3 – إن نجاح جولة أورجواي وانشاء منظمة التجارة العالمية كآلية جديدة لتنظيم استمرار التدفقات التجارية في اطار من حرية التجارة العالمية سوف يضمن لدول العالم، ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي، مستوى مناسب

للنمو المستديم والتدفقات التجارية المستمرة ومصادر استيراد أكثر استقرارا. إلا أن هذا الأثر الإيجابي يمكن أن يتأثر سلبا بالترتيبات الأمنية بالمنطقة وما يترتب عليها من زيادة الاعباء المالية اللازمة لحفظ الأمن والنظام بالمنطقة.

4 – هامشية حركة التبادل التجاري الزراعي بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث لهذه نسبة التجارة البيئية للسلع غير البترولية إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو واحد بالمئة كمتوسط للفترة 1982-1989 والذي يعزى في اعتقادي لثلاثة أسباب رئيسية، أولهما، تشابه وعدم تنوع هياكلها الزراعية، وثانيهما، ضعف القدرات التسويقية لهذه الدول، وثالثهما، تحيز التوزيع الجغرافي لواردات هذه الدول نحو مناطق الاستيراد الرئيسية للنفط خاصة دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

وفي ضوء هذه النتائج، فإن هناك عدد من التوصيات تستحق أن نبرزها كما يلي:

1 – تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي تدعيم أمنها الغذائي بالتغلب على المحددات المقيدة لنمو القطاع الزراعي عن طريق زيادة الاستثمارات الوطنية والإجنبية وتشجيع البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وانشاء مراكز زراعية متقدمة.

2 – الاستفادة من المجالات المستثناة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية مثل الدعم المقدم لمدخلات الانتاج والائتمان الزراعي، وكذلك المقدم لتخفيض التكاليف التسويقية والنقل والشحن، وأيضاً الدعم على الاجراءات الحكومية لتشجيع التنمية الزراعية والريفية والاستثمارات الزراعية التحتية الزراعية.

3 – اتخاذ خطوات إيجابية نحو بناء مخزونات غذائية احتياطية، على مستوى كل دولة وعلى مستوى دول المجلس ككل، تساعد في تخفيف وطأة الارتفاعات المتوقعة في الأسعار لبعض سلع الغذاء القابلة للتخزين، وهذا اجراء تسمح به اتفاقية تحرير التجارة العالمية.

4 – ضرورة الاستفادة من الوضع الخاص الذي تسمح به الاتفاقية في مجال المنتجات الزراعية القابلة للتلف أو الموسمية وذلك في مجال إنتاج الخضر وبعض الفاكهة كالتمر والعنب وغيرها من المنتجات الزراعية المصنعة وذلك

من خلال تنسيق السياسات والبرامج التنموية الموجهة لهذه المجموعة من المنتجات مع العمل على تنسيق ودعم العلاقات التجارية بين دول المجلس.

5 – ضرورة مراجعة وتطوير الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي انعقدت في بداية الثمانينات بين دول مجلس التعاون الخليجي لوضعها في شكل تكتل اقتصادي (اتحاد جمركي – منطقة حرة – سوق مشتركة) حتى تستطيع الاستفادة من استثناءها من تطبيق مبدأ المعاملة التجارية التفضلية الذي يجبر دول المجلس التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية أن تعطي باقي الأعضاء في المنظمة نفس المزايا التي أقرتها لباقي دول المجلس ما لم يجمعها تكتل اقتصادي محدد. إن الفترة الإنتقالية التي تعطيها اتفاقية جولة أرجواي للدول النامية (10 سنوات) تعتبر كافية لأن تكيف أوضاعها للدخول في تكتل اقتصادي، إن قطاع التجارة ما زال يشكل نقطة بداية مناسبة لبلوغ صورة من صور التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يعتمد على التوجه نحو التصدير، خاصة مع دول كمصر والأردن ولبنان والسودان التي تمتلك امكانات زراعية هائلة. ويمكن الاعتماد في ذلك على مشروعات زراعية متكاملة على مستوى هذه الدول بحيث تكون انتقائية وتدريجية خاصة في مجال سياسات الاستثمار. هذا النهج في التعاون الاقتصادي ليس جديدا فقد سلكته من قبل دول المجموعة الأوروبية، كما وأنه وإن كان أقل الخيارات القومية طموحا الا أنه يتميز بأنه أقلها من حيث التضحيات كما يحتاج إلى بنيان مؤسسي محدود للغاية.

كذلك يمكن الاستفادة من وفورات النطاق الكبير الذي توفره السوق الخليجية التي تعد سوقا واسعة نسبيا بالنظر إلى متوسط دخل الفرد بها الذي يقرب من 13.500 دولار سنويا وعدد سكانها الذي يقرب من 25 مليون نسمة. إن تنسيق سياسات التكامل الزراعي بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين مجموعة الدول العربية ذات الامكانات الزراعية يعود بالفائدة على كلا الطرفين. وفي هذا الخصوص يمكن لدول المجلس أن تدعم الاستثمار في المجال الزراعي بانشاء مراكز بحوث متقدمة وتشجيع نقل التكنولوجيا الزراعية واستصلاح مزيد من الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية الأخرى ذات الإمكانات الزراعية الكبيرة (Zarrouk 1992, 150-155).

المصادر العربية

المنظمة العربية للتنمية الزراعية

1994 الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد (14)، الخرطوم.

نبيل حشاد

1994 الجات وإنعكاساتها على إقتصادات الدول العربية، الكويت، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (42).

المصادر الأجنبية

Arab Banking Corporation

1994 The Arab Economies: Structure and Outlook, Arab Banking Corp., 4th ed.

Bernard, H. & Prime Braga, C.I.

1995 Trade in Service - The GATT and the Arab Countries. Kuwait, Annual Joint 7th Seminar, January 17-18.

Brandoa, A., Salazar, P. & Martin, W.

1993 Implications of Agriculture Trade Liberalization for Developing Countries. The World Bank.

Cakmak, M.

1989 "Wheat Production in Saudi Arabia." Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries 10 (3).

Chabrier, P., El Erian, M. et al.

1995 Implications of the Uruguay Round for the Arab Countries: A General Analysis. IMF. Kuwait.

GATT

1993 An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement with Particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Countries. Geneva: GATT.

Goldin, I., & Knudsen, O.

1990 Agriculture Trade Liberalization: Implications for Developing Countries. Washington D.C.: The World Bank.

Goldin, I., Knudsen, O. & van der Mensbrugghe, D.

1993 Trade Liberalization: Global Economic Implications. Washington D.C. World Bank.

Goldin, I. & Kherallah, M.

1995 The Uruguay Round and International Trade in Agriculture Products: Implications for Arab Countries. The Annual Joint 7th Seminar by AFESD. Kuwait, January 17-18.

Hong-Yui, H.

1994 Effects of the Uruguay Round Negotiations on the Korean Economy. Republic of Korean Economic Bulletin 1.

International Monetary Fund

1987 Annual Report on Exchange Arrangement and Exchange Restrictions. Washington, D.C.

1988 UNCTAD, Trade Control Measures in Developing Countries. Annual Report on Exchange Arrangements & Exchange Restrictions.

International Monetary Fund - Kelly M.R. & Fritz-Krickow, B.

1992 Trade Policies in Industrial Countries and Their Impact on Arab Countries." in S. El Naggar ed. Foreign and Intra-Trade Policies on Arab Countries. Washington D.C.

Martin, W. & Yanagishima, K.

1993 Concerted Trade Liberalization and Economic Development in the Asia Pacific Region. Washington D.C.

Maskus, K. & Konary, D.

1994 "Trade Related Intellectual Property Rights: Issues and Exploratory Results". in Deardorff ed. Analytical and Negotiating Issues in Global Trade Systems. University of Michigan Press.

Page, S. & Davenport, M.

1994 Effects of the GATT Round on Developing Countries. London: Overseas Development Institute.

United Nations

1992 COMTRADE Records.

The World Bank

1990 Agriculture Trade Liberalization: Implications for Developing Countries, Washington D.C.

1994 The Uruguay Round: A Preliminary Assessment. Unpublished Document. Washington D.C.

Yang, T.

1993 The Impact of Multifabric Arrangement and Textile Markets. Australia: National Center for Development Studies.

Yeat, A.J.

1994 A Quantitative Assessment of the Uruguay Round's Effects and Their Implications for Developing Countries. Washington D.C.: The World Bank.

Zarrouk, J.

1995 Policy Implications of the Uruguay Round: Results to the Arab Countries. The Annual Joint 7th Seminar. Kuwait. January 17-18.

The World Trade Organization and the GCC's Food Security: Features and Challenges

*Fakhry A. Elfiky**

The marginal role of agricultural sectors in GCC economies, the integration of agricultural products in the international trade system after thr Uruguay Round, and the creation of the World Trade Organization (WTO) have raised concern over the issue of food security in GCC countries.

The findings of this study suggest a negative short term impact by the WTO on GCC food security due to expected food price increases. Generally positive long term implications are expected however, as food market adjustments promote stability and efficiency.

* Department of Economics, College of Administrative Sciences, Kuwait University.